ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

المتآمر غريفيث يمنح البراءة للسعودية والإمارات من إحتلال اليمن وجرائم عدوانهما

عدنان علامه

حين لا يوصف الوسيط الدولي غريفيث الواقع المأساوي في اليمن؛ فهو متآمر حتماً مع دول إحتلال اليمن لتبرئتهم من جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي اقترفوها. والأخطر من ذلك هي تكريس إحتلال السعودية والإمارات لليمن وتحديداً كافة الموانئ اليمنية وجزيرتي ميون (بريم) ومجموعة جزر سقطرى ومساحات شاسعة من المناطق اليمنية. فقد تناسى غريفيث الإحتلال كلياً ولم يذكر كلمة واحدة عنه؛ ووصلت به الوقاحة والتآمر بتصوير الصراع بأنه صراع داخلي بين مكونات المجتمع اليمني. وقد أثبتت الأحداث وتحديداً تطبيع الإمارات مع العدو الصهيوني بأن العدوان على اليمن كان مخططاً صهيونياً بإمتياز لضمان حرية الملاحة في باب المندب وخليج عدن وقد نفذت السعودية والإمارات الأطماع والأهداف الصهيونية نيابة عن الصهاينة مقابل السماح للإمارات والسعودية سرقة كافة الثروات الطبيعية اليمنية. فابتكرا بدعة ما يسمى بإعادة الشرعية علماً بأن الدنبوع قد انتهت مدة ولاية رئاسته دستورياً.

فقد أبلغ المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، الخميس الماضي، مجلس الأمن الدولي بعدم التوصل إلى اتفاق حتى الآن بين الفرقاء اليمنيين بشأن مسودة الإعلان المشترك.

وجاء ذلك خلال إحاطة للمبعوث الأممي حول مستجدات المفاوضات اليمنية، أمام جلسة مجلس الأمن المنعقدة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وقال المبعوث الأممي إن المفاوضات "مازالت جارية، لكن الأطراف اليمنية (الحكومة والحوثيون) لم تتفق بعد

على نص الإعلان المشترك (مسودة مبادرة أممية»)

والإعلان المشترك يتضمن في أبرز بنوده، وقفاً شاملاً لإطلاق النار، والشروع في استئناف المشاورات السياسية في أقرب وقت، إضافة إلى ترتيبات إنسانية لتخفيف معاناة الشعب اليمني جراء الصراع.

وقال: "لا يسعني إلا التأكيد على الحاجة الملحة لأن تعمل الأطراف بشكل عاجل (بشأن الحل)، لأنه مع مرور الوقت يصبح اتخاذ القرار أصعب".

وقد ركّز غريفيث على شروط دول الإحتلال؛ فحذّر من مغبة إستمرار هجمات الحوثيين على محافظة مأرب (شرقي اليمن)، مع ضرورة وقف الهجوم بشكل كامل وفوري، واصفا الأوضاع هناك بـ"المتقلبة".

وقد غيّب المتآمر غريفيث عن سابق إصرار وتصميم إحتجاز دول العدوان العديد من السفن التي تحمل المواد الغذائية والمشتقات النفطية. فشتت الإنتباه ببراعة؛ وحذر من "التصعيد الكبير للأوضاع في (محافظة) الحديدة (غرب)"، مشيرا إلى أن "الوضع متوتر هناك حتى بعد دعوات وقف القتال الصادرة من جانبه والأمم المتحدة".

وبما أن الشياطين تكمن في التفاصيل لا بد من الإحاطة بالوثيقة المسربة عن أبرز بنود الإعلان ا لمشتر ك .

فقد نص الإعلان المشترك، الذي يعكف المبعوث الأممي عليه منذ أشهر، على:-

١- وقف فوري وملزم لإطلاق النار في كافة أنحاء اليمن بعد التوقيع على الإعلان، وذلك من أجل توسيع دائرة التدابير الإنسانية والاقتصادية لتخفيف المعاناة عن الشعب اليمني".

٢- وقف طرفي الاتفاق (الشرعية والحوثيين) ومن ينتسب إليهما، جميع العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية، بما في ذلك إعادة نشر القوات والأسلحة الثقيلة والمتوسطة والذخائر داخل اليمن.

٣- وكذلك وقف الهجمات الجوية والبرية على الأراضي السعودية.

٤- تشكيل لجنة تنسيق عسكري برئاسة الأمم المتحدة وعضوية طرفي النزاع، تتولى مراقبة وقف إطلاق النار وتعقد اجتماعات أسبوعية على الأقل أو كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك".

٥- تشكيل وحدة عمليات مشتركة لمواجهة جائحة كورونا، ومتابعة تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى المتعثر الذي تم توقيعه في الأردن أواخر فبراير الماضي، وفتح الممرات الإنسانية والطرقات وخصوصا في تعز والحديدة والضالع ومأرب والجوف. ومطار صنعاء الدولي ورفع القيود عن دخول سفن الوقود إلى موانئ الحديدة".

٦-صرف رواتب جميع موظفي الخدمة المدنية في كافة أرجاء اليمن وفقا لقوائم رواتب ٢٠١٤، وفتح حساب خاص لدى البنك المركزي بإدارة مشتركة لإيداع الإيرادات المركزية والسيادية وموارد النفط والغاز".

وهذه المبادرة ولدت ميتة لأنها مغايرة للواقع كلياً ولا تتطرق إلى جوهر الصراع الحقيقي بين الإحتلال السعودي والإماراتي لليمن بالتعاون مع عملاء ومضللين محليين وبين مقاومة وشعب وجيش وطني يسعون لتحرير كامل تراب وطنهم من رجس الإحتلال.

فتحرير مأرب آتٍ لا محالة كمقدمة لطرد الإحتلال عن آخر شبر من التراب اليمني مهما حاول المتآمر غريفيث من تزوير الواقع والوقائع. ولا بد من أن تتعهد السعودية والإمارات بإعادة بناء ما دمرا في اليمن ودفع التعويضات للشهداء والجرحى كما دفعت ألمانيا تبعات إحتلالها لبلدان ما يسمى بالحلفاء.

وإن غداً لناظره قريب.

الغارديان: اتفاق إسرائيل والإمارات لا علاقة له بالسلام وإنما هو صفقة تجارية

نشرت صحيفة الغارديان مقالا كتبه الناشط الفلسطيني وعضو الكنيست الإسرائيلي، سامي أبو شحادة، يقول فيه إن اتفاق إسرائيل والإمارات لا علاقة له بالسلام، وإنما هو صفقة تجارية.يقول سامي إنه سيصوت في الكنيست ضد تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات لأن بيوت الفلسطينيين لا تزال تتعرض للتدمير، ولا تزال المستوطنات المخالفة للقانون تتوسع.ويذكر الكاتب أنه أطلع على نص الاتفاق وقرأه في ثلاث

نسخ بالعربية والعبرية والإنجليزية ووجد فيه عددا من الأشياء، من بينها أن لغة كل نسخة وضعت لتناسب جمهورها. فكلمة تطبيع تكررت مرارا في النسختين العبرية والانجليزية أما النسخة العربية فلم تشر إليها مطلقا.ويرى أن هذه صفقة تجارية تكاد تلمح إلى العلاقات الدبلوماسية، وليس اتفاقا للسلام، ولم ترد عبارة ضم الأراضي الفلسطينية في النسخة العربية على الإطلاق.ويضيف أن هذا الاتفاق لا ينبغي أن يفصل عن سياق حملة الانتخابات الرئاسية الاميركية، وأن الرئيس ترامب بحاجة إلى قصة نجاح بعد حلقات من الفشل. ويتساءل الكاتب لماذا يتحدث الاتفاق عن "التعايش" مع دولة تبعد آلاف الكيلومترات، بينما يوجد ١٠٠ ألف عربي في قرى هي أقدم من إسرائيل نفسها، لا تعترف بهم ولا يجدون فيها الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء.ويقول سامي إن التمييز والعنصرية ضد العرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل والسكان الأصليين الذين يشكلون نسبة ٢٠ في المئة من سكان البلاد موجودة في كل نواحي الحياة، فهناك ٥٠ قانونا يميز ضد المواطنين غير اليهود.فالقطارات في إسرائيل لا تتوقف في أي مدينة عربية. ووزير الحرب بيني غانتز كانت له فرصة أن يصبح رئيسا للوزراء لو أنه تحالف مع الأحزاب العربية ولكنه فضل أن يكون يكون عضوا ضعيفا في تحالف الحكومة الإسرائيلية الحالي.ويرى الكاتب أن الاتفاق هو عطاء سخي من الإمارات للرئيس ترامب تحصل مقابله أبو ظبي على الأسلحة والمعلومات الاستخباراتية. والدليل أن شركات الأمن في إسرائيل هي الأكثر تحمسا لهذا الاتفاق.ولكن ماذا عن حقوق الفلسطينيين؟ الاتفاق لا يشير إليها مطلقا. وماذا عن وقف ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية؟ توافق الحكومة الإسرائيلية هذا الأسبوع على توسيع الاستيطان المخالف للقانون ببناء ٥ آلاف وحدة سكنية جديدة. والملفت للانتباه أن الاتفاق يشير إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية. فماذا عن القرار ٢٣٣٤ المتعلق بالاستيطان الإسرائيلي المخالف للقانون. والقرار ٤٧٨ الذي يدعو جميع الدول إلى سحب ممثلياتها خارج القدس؟

مجلة تحليلات العصر

يوم إقليميّ دوليّ فاصل.. ١٨ تشرين الأول

ناصر قنديل

– خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، تحوّل المشهد الدولي القائم من جهة، على وجود مشروع سياسي عسكري اقتصادي للقوة الأميركية العظمى التي فازت بنهاية الحرب الباردة مع سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي، ومن جهة مقابلة على بدء تبلور ممانعة دولية متعددة المصادر لهذا المشروع من قوى كبرى ومتوسطة، على خلفيات مصالح إقتصادية وإستراتيجية قومية تحت عنوان رفض عالم أحادي القطبية، وشكلت روسيا الجديدة مع الصعود السريع للرئيس فلاديمير بوتين، والصين الجديدة مع الصعود التدريجي للرئيس جين بينغ، لكن إيران التي كانت تتعافى من نتائج وتداعيات الحرب التي شنّها النظام العراقي عليها، كانت تدخل معادلة القرن الجديد من باب واسع، فهي تتوسّط قلب المنطقة الساخنة من العالم، التي ستشهد حروب الزعامة الأميركيّة للقرن، وهي الداعم الرئيسي للمقاومة التي انتصرت بتحرير لبنان عام ٢٠٠٠، وقد بدأت برنامجاً نووياً طموحاً ومشاريع للصناعات العسكرية تحاكي مستويات تقنية عالية، وتشكل خط الاشتباك المتقدّم مع المشروع الأميركي ضمن حلف يتعزز ويتنامى على الضفتين الروسية والصينية، ويحاكي خصوصية أوروبية فشل المشروع الأميركي باحتواء تطلعاتها ومخاوفها.

– خلال العقدين الماضيين كان الخط البياني التراجعي للمشروع الأميركي، بعد فشل الحروب الأميركية على العراق وافغانستان وسورية والحروب الإسرائيلية المدعومة أميركياً على لبنان وغزة، تعبيراً ضمنياً عن خط بياني صاعد لموقع ومكانة إيران، التي وقفت بصورة مباشرة وغير مباشرة وراء الفشل الأميركي، وفي قلبه صعود في خلفية الصورة لمكانتي روسيا والصين وتقدم لتمايز أوروبي عن السياسات الأميركية، ويمثل ما كان العام ٢٠١٥ نقطة تحوّل في السياسة الدولية، مع توقيع الاتفاق الدولي بقيادة أميركية مع إيران على ملفها النووي. كان هذا الاتفاق تسليماً بمكانة إيران الجديدة، دولياً وإقليمياً.

– جاء الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي ترجمة لهجوم معاكس يقوده ثلاثي أميركي إسرائيلي خليجي، يقوم على إنكار حقائق المواجهات السابقة، ومحاولة لصياغة معادلات بديلة، وكان عنوان هذا الهجوم على جبهتين، جبهة إقليميّة تشكلت من جهة على ترجمة الحلف الجديد بمشروع إقليميّ حمل اسم صفقة القرن لحل القضية الفلسطينية وعزل إيران عن التأثير بمساراتها، وانتهى بالتطبيع الخليجي الإسرائيلي من جهة وتوحّد الساحة الفلسطينية كمعني أول بالمواجهة، خلف شعارات المقاومة التي تدعمها إيران. من جهة موازية، كانت الجبهة الثانية دولية تشكلت على خلفية السعي لتعميم نظام العقوبات وصولاً لخنق الاقتصاد الإيراني، وفرض تفاوض جديد بشروط جديدة عليها، وكانت النتيجة من جهة تعاظم الضغوط الناتجة عن العقوبات الأميركيّة القصوى على إيران، ومن جهة موازية عزلة أميركية دولية في فرض منهج العقوبات على إيران، وفشل واسع في الحصول على دعم أمميّ لها، بما تخطى الرفض التقليدي لروسيا والصين لسياسة العقوبات، مع انضمام أوروبا إلى المصوّتين ضد الدعوة الأميركية.

– في ١٨ تشرين الأول عام ٢٠٢٠، يسقط بموجب الاتفاق النووي، الحظر الأممي على السلاح بيعاً وشراء بالنسبة لإيران، بعد محاولات مستميتة فاشلة بذلتها واشنطن لتجديد الحظر، وكان واضحاً ان إيران بذلت جهوداً دبلوماسية معاكسة مع اوروبا تضمنت ضبط إيقاع المواقف الإيرانية من الاتفاق النووي بما يحفظ بقاءه كإطار دبلوماسي قانوني على قيد الحياة، وقد كانت فرصة اللقاء مع وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف في مطلع العام بعد نهاية زيارة مفوض السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزف بوريل إلى طهران، مناسبة لسماع موقف إيراني عنوانه، انتظروا ١٨ تشرين، إنه الموعد الفاصل بين مرحلتين، والفوز الإيراني بحلول هذا الموعد وتثبيت حق إيران بسقوط حظر السلاح عنها، سيكون فاتحة مرحلة جديدة نوعيّة، يتقاطع انطلاقها زمنياً من باب الصدفة مع اقتراب الاستحقاق الرئاسي الأميركي.

«قسد الكرديّة» تُحيي الإرهاب وتدعم الأتراك بأمر أميركي

د.وفيق إبراهيم

ليس غريباً على الإطلاق أن تعمل «قوات سورية الديموقراطية» الكردية المعروفة باسم «قسد» بأوامر أميركية صرفة، لأن نشأتها ونموّها وسيطرتها على معظم شرقي سورية، هو وليد قرار أميركي وفّر لها التغطية العسكرية والسياسية والاقتصادية، مستغلاً الدور الخليجي لجذب عشائر سورية للتحالف معها، كما حماها من الغضب التركي الذي يخشى من تمدد أي مشروع كردي نحو الأكراد الاتراك الذين يزيد عديدهم عن ١٥ مليوناً فينتشرون على مساحات كبيرة في شرق تركيا ومدينة اسطنبول.

هي إذاً المرة الاولى منذ المجازر التي أباد فيها الاتراك مئات آلاف الاكراد في تركيا في ١٩٢٠ ودفعهم الى النزوح الى سورية، هي المرة الاولى التي يظهر تعاون بين أكراد يعملون على الانفصال عن سورية التي استضافتهم قبل قرن تقريباً مع الاتراك الذين طردوهم من اراضيهم. وهذا سببه بالطبع المعلم الأميركي للطرفين بمشروعيهما التركي الاقليمي والكردي المتمركز في شرقي الفرات.

لكل هذه الاطراف الثلاثة الأميركي والتركي والكردي مبرراته لهذا الالتقاء، اولاً وقبل أي كلام تركي وكردي، فإن ما يجري هو استشعار أميركي بتراجع دور الأحادية القطبية الأميركية في العالم بالتوازي مع ضمور نفوذهم في الشرق الاوسط وجمودهم في العراق وتقهقرهم في سورية، وتقدم دور حزب اللّه في لبنان، ونجاح الدولة اليمنية في صنعاء بإلحاق هزائم بحلفاء أميركا الخليجيين. هذا الى جانب ان الأميركيين باتوا مقتنعين ان تحرير الدولة السورية مع تحالفاتها لمنطقة إدلب التي يسيطر عليها الاتراك ومنظماتهم الارهابية الاخوانية، يؤدي تلقائياً الى انطلاق الجيش العربي السوري لتحرير شرقي الفرات وقاعدة التنف الأميركية، أي إعادة بناء سيادة سورية على كامل أراضيها فابتكرت العدوانية الأميركية فكرة تحشيد التناقضين الكبيرين وهما أكراد قسد ودولة اردوغان التركية، على الرغم من التناقض العمودي، البنيوي بينهما، الذي يعرض بالعادة ضرورة وجود قتال مفتوح حتى هزيمة طرف وفوز آخر.

لكن الأميركيين وبمفردهم هم القادرون على الجمع بين الاعداد، وهذا ما فعلوه عندما افهموا الاتراك ان هزيمتهم في ادلب تعني خسارتهم مشروعهم، وبالتالي شرقي المتوسط، وأقنعوا آليتهم الكردية «قسد» ان تحرير الدولة لإدلب يعني ايضاً سقوط مشروعها الانفصالي في الشرق السوري، مقترحين التعاون الأميركي الكردي التركي المشترك لعرقلة تقدم الدولة السورية نحو ادلب.

بدا هنا أن رأس المهام لتنفيذ هذه الخطة ملقى على عاتق قسد او عبر أدائها أدواراً ترتدي اشكالاً انسانية لكنها تحمل في مضمونها مشروعاً لعرقلة الجيش السوري.

بأي حال، يجب إضفاء تبرير لحركات قسد، فزعمت ان لديها ١٩ عشر الف إرهابي داعشي في سجونها وتريد اطلاق سراحهم لأن معظمهم كان مغرراً به، والقسم الآخر تخلى عن الفكر الإرهابي وبات مقتنعاً بالتعايش مع الآخر.

ما يفرض اولاً سؤال «قسد» عن مواقع مئات السجون التي تحتوي على هذا القدر الكبير من الأسرى الداعشيين؟ وهل لدى قسد آلاف المدرسين الذين كانوا يلقنون اسرى داعش الهداية والرشد؟ والى أين تريد إرسالهم من طريق تركيا ام العراق وربما الأردن.

هذه اسئلة يمكن ان تتطور بسؤال داعش عن الطريقة التي أمنت فيها مئات ملايين الدولارات لرعاية ١٩٠٠٠ الف أسير داعشي بالسجن والطعام والحراسة، مع الملاحظة ان «قسد» تخوض حروباً مع الأتراك تارة والإرهاب تارة اخرى والعشائر السورية مرة ثالثة هذا استناداً لتصريحاتها، فينكشف بذلك ان إعادة إحياء الارهاب الداعشي هو مشروع اكبر من طاقات قسد ويتعلق بالأميركيين والاتراك وقسد. الأمر الذي يظهر ان هذه القوى تعيد دفع الارهاب الى الحيادية وبعض نواحي دير الزور وادلب، مع دفع بؤر منها الى الداخل السوري المحرر، فالمطلوب هو على قدر طموح الثلاثي المخطط وبالتناسب مع امكانات داعش على احداث تخريب وعرقلة، وليس إلحاق هزيمة كما كان المشروع الارهابي في نموذج ٢٠١٥.

لذلك يعتقد اصحاب التعاون الكردي ـ التركي ان الدولة السورية هي أكثر خطر عليهما، من أي موضع آخر لأنه يستهدف كليهما ولا يتواطأ مع أي طرف ضد الطرف الآخر.

هذا ما يسمح بالجمع بين الكردي ـ التركي لإنقاذ دوريهما التفكيكي في سورية، الى التقاتل بعد وقف تقدم الدولة السورية نحو ادلب، اما الدور التركي في هذا المشروع فهو الاستمرار في مراوغة الروس في ادلب وتنظيم الارهاب في مناطقها، وارسال وحدات عسكرية نوعية اليها، لذلك تشهد ادلب حالياً معارك كبيرة بين الفصائل الارهابية التي تحتلها وذلك للإبقاء على التنظيمات الداعشية الموالية فقط للمشروع الأميركي الجديد وليس لإعادة بناء دولة خلافة مزعومة اصبحت بعد انتصارات الجيش السوري، سراباً له طابع الخرافة والاساطير.

هذه إذا «قسد» المتوجهة لأن تكون ضحية الاستخدام الأميركي في سورية، ولم تتعلم حتى الآن ان الدول الكبرى تستخدم بعض أحلام القوى التقسيمية لتحقيق مصالحها فقط.

كما ان تركيا لم تعرف حتى الآن ان سورية العثمانية انتهت الى الأبد، وليس عليها الا الانسحاب وتسليم المناطق التي تحتلها الى الدولة السورية لأنها لن تتمكن من حمايتها من سورية المصرّة على تحرير آخر حبة تراب من مساحاتها.